الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاسلامية

قسم اللغة والحضارة الاسلامية

مــذكــرة بيداغوجــية:
مقياس منـهجية تحقيق التراث

طلبة السنة الثانية لغة ودراسات قرآنية

د/ صورية شرفاوي

السنة الجامعية : 2020/2019م

معنى تحقيق التراث

مفهوم التحقيق لغة واصطلاحا :

وكلمة التحقيق تدور في اللغة حول: " إحكام الشئ وصحته والتيقن والتثبت ففي مقاييس اللغة: يقال "ثوب محقق إذا كان محكم النسج".

وفي لسان العرب: حقه يحق وأحقه، كلاهما أثبته، وصار عنده حقا لا شك فيه، وحق الأمر يحقه حقا وأحقه. كان منه على يقين، نقول حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه.

فالتحقيق مداره في اللغة: العلم بالشيء، ومعرفة حقيقته على وجه اليقين.

والكلام المحقَّق: المُحكَم الصَّنعة الرصين.

والتحقيق في الاصطلاح:

هو الفحص العلمي للنصوص، من حيث مصدرُها، وصحة نصها، وإنشاؤها، وصفاتها، وتاريخها، وبعبارة أخرى: "أن يؤدَّى الكتاب أداءً صادقًا كما وضَعَه مؤلِّفُه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان".

أما المدلول الاصطلاحي للتحقيق فهو: " إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصنيف والتحريف، والخطأ والنقص، والزيادة ." أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف.

ويقصد به أيضا بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشروط معينة. وإذا قصدنا الدقة، فإن التحقيق لا يقتصر على المخطوطات

من الكتب فقط، بل يشمل أوعية المعلومات الأخرى، كالوثائق بأنواعها المختلفة، وكذلك فإن إجراءات التحقيق في الواقع تذهب إلى أبعد من التيقن من عنوان الكتاب المخطوط، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتثبيت النص كما دونه المؤلف، وإنما تسعى تلك الإجراءات إلى تقديم دراسة شاملة لكل ما يحيط بظروف إنتاج المخطوطة، وحياة مؤلفها، ومنهجه العلمي، وعصره، وكل ما تتوجب دراسته في بحث علمي متكامل.

الغاية من التحقيق هو أن يؤدي الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كما وكيفا بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا أعلى منه، أو يحل كلمة صحيحة محل أخرى بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة، فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويا دقيقا فيصبح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازا مخلا فيبسط المحقق عباراته بما يدفع الإخلال، أو أن يحظى المؤلف في ذكر علم من الأعلام، فيأتي به المحقق على صوابه...

ليس تحقيق المتن تحسينا، أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها كما أن ذلك الضرب من التطرف على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

فالتحقيق –إذن– أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر ما يحتاج إليه التأليف، فالغاية المنشودة من التحقيق هي تحري الدقة والموضوعية في إخراج الكتاب أو المخطوط .

حتى لقد قال الجاحظ: ولربما أراد صاحب الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ و شريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام.

أما **موضوع التحقيق** فهو المخطوطات العربية القديمة، على اختلاف علومها وفنونها، وهي التي تشكل تراثَنا العربي، وهدفُه الوصول إلى الكتاب المحقق، وهو الكتاب الذي صحَّ عنوانُه، واسمُ مؤلِّفِه، ونسبةُ الكتاب إليه، وكان متنُه أقربَ ما يكون إلى الصورة التي ترَكَها مؤلفُه.

التحقيق عند المسلمين في العصور الذهبية:

لقد عرف المسلمون الأوائل ما يطلق عليه اليوم التحقيق بما اتبعوه من قواعد انتهت بهم إلى ما أثبتوه من علوم الحديث عن طريق إثبات صحة السند وعلم الجرح والتعديل وما قام به علماء اللغة والشعر من توثيق للنص القديم ومن التثبيت عن صحة نسب النص الذي يعتمدون عليه إلى قائله، والواقع أن هذه التجربة العلمية والمنهجية الفريدة عند المسلمين ما كان لها أن تكون لولا الظروف الخاصة التي مرت بها الحياة الدينية والعقلية عند المسلمين من بداية التأسيس.

لقد مر المسلمون بتجربة التحقق والحيطة والحذر في كتابة النص القرآني منذ الوهلة الأولى التي عهد فيها الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه لمعاصريه من الصحابة بتوثيق القرآن الكريم. والحقيقة أن القرآن الكريم قد كتب كله في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأن ما دفع الخليفة أبا بكر رضي الله عنه إلى تجميعه مرة أخرى كان بدافع موضوعي، هو أن القرآن الكريم كان محفوظا في وعائين مهمين، هما: ما أملاه النبي صلى الله عليه وسلم على كتبته، ومنهم زيد بن ثابت، وقد كان على العسب واللخاف والرقيق، وأما الوعاء الثاني فقد كان في صدور الصحابة من أنصار ومهاجرين، فما كان من أمر أبي بكر رضي الله عنه في هذه

المرحلة الثانية إلا استنساخ القرآن بمعارضة ما حفظ على العسب واللخاف، أي ما أملاه النبي صلى الله عليه وسلم، بما حفظه الصحابة رضوان الله عليهم.

لقد انسحب هذا المنهج على بقية العلوم عند المسلمين حتى أمسى علما قائما بذاته، لا يقترب عالم أو أديب أو مؤرخ من علم إلا وتسلح به، فيمكن القول بكل ارتياح بأن منهجية تحقيق المخطوط قد ولدت من بطن علوم الحديث مثله في ذلك مثل بقية العلوم والفنون العربية الإسلامية، ضف إلى ذلك ما اتسمت به طبيعة الكتابة ومذاهبها عند العلماء المسلمين الذي كانوا يراجعون ما يؤلفونه من كتب علمية، سواء بالزيادة أو التنقيح.

ومن ميزات التأليف عندهم أيضا: الاختصار والتفصيل، إذ قلما نجد عالما أو مؤرخا لا يصدر كتابه مختصرا مرة ومفصلا أخرى.

ثم إن ما طبع عملية التأليف من سمات مميزة هي مجالس الإملاء التي كان ينقل فيها الكتاب الواحد أكثر مرة واحدة، فيتعرض النص إلى الزيادة النقصان والتحريف.

ومن الطبيعي أن يهتم العلماء المسلمون آنذاك بالتحقيق والتمحيص فيما يكتب وينقل من علم في شتى الميادين، حتى وصل بهم المقام إلى تأليف كتب في التحقيق والنظر، ضمنوها ملاحظات وآراء تحولت مع مرور الزمن إلى قواعد استلهمها المستشرقون الأوروبيون في تصديهم لعملية تحقيق ونشر التراث العربي الإسلامي خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

ومن تلك الأعمال يمكن ذكر ما يلي:

1- تقييد العلم للخطيب البغدادي المتوفى عام 1071م.

2- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لابن جماعة المتوفى عام 1273م.

3- المعيد في أدب المفيد والمستفيد لعبد الباسط العلموي المتوفى عام 1573م.

4- الدر النضيد للبدر الغزي المتوفى عام 1577م.

• صفات المحقق وشروط التحقيق:

ليس التحقيق أمرًا هينًا، فيغدو نُهْزَةَ المختلِس، إنه عند المكابدة والمعاناة أشدُّ على النفس من تصنيف كتاب جديد، وهذا ما فَرَضَ على المشتغل فيه شروطًا لا بد من توافرها فيه؛ ليستقيم له عملُه، كما اقتضى منه أخلاقًا لا بد من التحلِّي بها؛ كيما يؤتي عملُه أُكُلَه على خير وجه، ولا شك أن الجانب الخُلقي لازمٌ قبل كل شيء؛ لأن العمل العلمي في جوهره عملٌ أخلاقي.

أما أبرز تلك السجايا التي ينبغي أن يتحلَّى بها المحقِّقُ، فهي الأمانة والصبر، إن الأمانة في أداء النص صحيحًا بلا تزيد أو نقصان - تقتضي من المحقق سخاءً بالجهد والوقت، وصبرًا على العمل بلا حساب.

وأما الشروط والمؤهلات العلمية، فهي تقسم إلى قسمين: عامة وخاصة.

• المؤهلات العامة:

1- أن يكون عارفًا باللُّغة العربية - ألفاظها وأساليبها - معرفةً وافية.

2- أن يكون ذا ثقافةٍ عامة.

3- أن يكون على عِلم بأنواع الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية.

4- أن يكون على دراية كافية بالمراجع والمصادر العربية (ببليوغرافيا)، وفهارس الكتب العربية.

5- أن يكون عارفًا بقواعد تحقيق المخطوطات، وأصول نشر الكتب. وأن تكون له الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات، والدراسة الواسعة لأصول تحقيقها ومعرفة أصولها، وما كتبت به من خطوط متنوعة، مشرقية، وفارسية ومغربية... ويرفق ذلك المتمرس بنهج النساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة، مثل علامات تضبيب، واللحق، والإحالة. ولابد من معرفة اصطلاحات القدامى في الضبط في الشكل وعلامات إهمال الحروف غير المعجمية، أو ما يسمى بالتعقبية.

• **المؤهلات الخاصة:**

على أن موضوع الكتاب المحقَّق يفترض على المحقِّق – بالإضافة إلى ما سلف – أن يكون متخصصًا به، عارفًا بأصوله، فمن أراد تحقيق مخطوطٍ في النحو، فعليه أن يكون نحْويًّا ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة ومدارسهم، ومن أراد التحقيق في الرياضيات، فعليه أن يكون رياضيًّا ذا دراية بتاريخ العلوم عند العرب... وهكذا.

– سعة الاطلاع كتب التراث، ومصادره في مختلف جوانب البحث والمعرفة، ومعرفة مناهج مؤلفه، وتوجهاته العلمية وطرق البحث في مصنفاته حول شتى العلوم مما يساعد المحقق على تحرير وتوثيق نصوص الكتاب الذي يعمل على تحقيقه.

– التواضع: واستعداده للحوار الهادف والنقاش البناء والبعد عن تمسك بالرأي الواحد الشخصي.

– عدم التصرف في المخطوطات وضرورة الحفاظ على عباراتها وأساليبها ويتعين عليه التجرد من الأهواء الشخصية المذهبية أو العبث لإخراجها على أي

شكل وصورة رغبة في الاستنكار وتحقيق المكاسب المادية أو بالسطو على جهود الآخرين .

– الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري إحساس ينبع من الإيمان العميق بدوره الفعال في بناء حضارة الأمة عن طريق إحياء تراثها.

مراحل تحقيق المخطوط:

يمر تحقيق المخطوطات بثلاث مراحل أساسية على النحو التالي:

1_ مرحلة التفتيش عن مخطوطة ملائمة (اختيار المخطوط): تشتمل هذه المرحلة على الخطوتين الآتيتين:

أ– **وضع مواصفات للمخطوطة المطلوبة:** يضع المحقق مواصفات معينة للمخطوطة التي يزمع تحقيقها، وأهم هذه المواصفات هي:

– ملاءمة المخطوطة لإمكانات المحقق وقدراته العلمية والثقافية.

– صلاحية المخطوطة للتحقيق من ناحية سلامتها من التلف واكتمالها ووضوح خطها وإمكان قراءتها.

– القيمة العلمية للمخطوطة: من ناحية أهليتها العلمية واستحقاقها للتحقيق، والمعيار الذي يعتمده المحقق للتأكد من ذلك يستند أساسا إلى ثقافة المحقق وعلمه ومدى اطلاعه على موضوع المخطوطة وسمعة مؤلفها، ويمكن الاستئناس بآراء الأساتذة والزملاء وذوي الخبرة والاهتمام لاتخاذ قرار التحقيق من عدمه.

– عدم تحقيق المخطوطة سابقا أو حاليا: ويتم التأكد من ذلك بالاطلاع على فهارس المخطوطات المتنوعة، ولاسيما تلك الفهارس التي تعطي معلومات عن تحقيق المخطوطات ونشرها، وهناك فهارس خاصة بالمخطوطات المطبوعة، ويمكن

التأكد من ذلك أيضا من خلال الاتصال بالأساتذة والزملاء والمهتمين والاستفسار منهم عن ذلك، وعما إذا كان محقق آخر قد باشر في الوقت الحاضر تحقيق المخطوطة المختارة نفسها، وفي هذه الحالة لا بد من الاتصال بذلك المحقق والاتفاق معه على صيغة معينة، مثل مشاركته في التحقيق أو غير ذلك، حفاظا على الجهد والوقت والمال المبذول في تحقيق مخطوطة بذاتها.

– إمكان الحصول على نسخ المخطوطة الأصلية، أو توفير صور لها، فقد تكون تلك النسخ في مكتبات خارج القطر، أو في مكتبات خاصة وليس من اليسير الحصول عليها لأسباب متنوعة، وتلك صعوبة تحتاج إلى جهود واتصالات شخصية أو مراسلات طويلة .

ب– البحث عن المخطوطة المطلوبة: بعد أن يتم للمحقق الاختيار الأولي لمخطوطة معينة يتم جمع معلومات عنها بالطرق الآتية:

– يفضل مبدئيا أن يطلع المحقق على أدلة فهارس المخطوطات، ويمكن من خلال هذا الاطلاع إعداد قائمة بعناوين الفهارس التي يرى المحقق احتمال وجود معلومات عن مخطوطته فيها، ثم يبدأ بتفحصها.

– يعد المحقق بطاقة معلومات مفصلة عن كل نسخة من مخطوطته المختارة.

– على المحقق أن يجهد نفسه بسؤال أساتذته وزملائه وذوي الخبرة والاهتمام عن كل ما يعرفونه عن مخطوطته المختارة.

2_ مرحلة الاختيار والمقابلة:

تتضمن هذه المرحلة الخطوات الآتية:

_ السعي إلى الحصول على نسخ المخطوطة المختارة أو صور لها، وذلك بعد أن تعرف المحقق على أماكن توافرها، فيبادر إلى الاتصال بتلك الجهات بالطرق المتيسرة له.

_ بعد جمع ما يمكن من نسخ المخطوطة أو صورها، يقوم المحقق بالتفحص الدقيق لما توافر لديه من ذلك، والبحث في أي ركن من أركان المخطوطة عن أي معلومة يمكن أن تفيده.

_ خلال عملية التفحص والتدقيق تلك، يدون المحقق ما يصل إليه من معلومات عن كل نسخة من نسخ المخطوطة في بطاقة خاصة بتلك النسخة بعد إعطاء رمز معين لكل نسخة.

_ يخرج المحقق من كل ذلك، ومما تجمع لديه من معلومات استقاها من مصادره المتنوعة، إلى نتيجة حاسمة يعيد بموجبها ترتيب نسخ المخطوطة التي توافرت لديه بحسب أهميتها، مبتدئا بالنسخة الأم، التي سيعتمدها في تحقيق نص المخطوطة، تساندها وتتكافل معها وتستكمل نواقصها بقية النسخ الموجودة.

_ بعد كل ذلك يضع المحقق خطة للتحقيق، وتأتي هذه الخطة من خلال دراسة المحقق لما كتب عن تحقيق النصوص المخطوطة وتوثيقها، ومن خلال إطلاعه على عدد من المخطوطات المحققة المنشورة، ورصده لنقاط القوة والضعف في أساليب ومناهج تحقيق تلك المخطوطات.

3_ مرحلة التحقيق:

في هذه المرحلة يبدأ المحقق عملية بحث ودراسة واسعة ومتعمقة، للتحقق وجمع كل ما كتب عن المخطوطة وعن مؤلفها، و بالتالي يبدأ بتحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه وتحقيق المتن. ويعتبر ضبط عنوان الكتاب واسم المؤلف، ونسبة

الكتاب إلى مؤلفه، وتقويم النص من العمليات الأساسية في مجال تحقيق المخطوطات العربية.

وهي المرحلة العملية وتقوم على التثبت من مؤلف الكتاب وعنوانه، أما عنوان الكتاب واسم المؤلف فغالبا ما يذكران في المقدمة، وفي حالة فقد أجزاء من المقدمة أو طمس إحدى هاتين المعلومتين، أو جزء من أيهما كأن نعثر على عنوان الكتاب ولا نعثر على اسم المؤلف، أو نعثر على اسم المؤلف واسم الكتاب ناقصين، في مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب البيبليوغرافيا التي تحصى أسماء المؤلفين. أما إذا فقدت المقدمة وفقد معها اسم الكتاب واسم مؤلف فلا سبيل إلى التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه، والتمرس بأساليب المؤلفين وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية أو كتب التخصص التي قد تكون نقلت نصوصا عن هذا الكتاب وسمته أو ذكرت مؤلفه. وتلك كلها أمور تحتاج إلى خبرة واسعة بالتراث العربي وبإحاطة شاملة بخصائص المؤلفين، فإذا تم الاطمئنان إلى عنوان الكتاب واسم مؤلف، ثم الانتقال إلى النص نفسه فان كانت نسخة المؤلف هي التي ننشرها فلا مشكل لأنها تغني عن كل النسخ الأخرى، أما إذا كنا أما مجموعة من النسخ فيجب أن نرمز لكل منها برمز معين، وأن تتخذ أقدمها وأوثقها وأصحها أساس للنشر، ويقابلها بالنسخ الأخرى ونثبت الخلافات بين النسخ في الحواشي.

جمع النسخ وترتيبها:

الجمع:

لا بد أن يسعى المحقِّقُ بادئَ ذي بدء إلى التعرُّف على نُسَخ مخطوطه التي قد تكون منتشرة في مكتبات العالم، ووسيلتُه إلى ذلك فهارس المخطوطات المختلفة، على أن أجلَّ الكتب المصنفة في هذا الباب، وأكثرها نفعًا للمحقِّق: كتاب "تاريخ

الأدب العربي" للمستشرق الألماني كارل بروكلمان؛ فهو سجلٌّ ضخمٌ للمصنفات العربية، سواء المخطوط منها والمطبوع، مع العناية بتراجم المؤلفين، والدلالة على أماكن وجود المخطوطات في مكتبات العالم المختلفة، وقد ترجم إلى العربية أجزاء منه، وما تزال بقيته تنتظر من يترجمها، وكذا كتاب "تاريخ التراث العربي" للأستاذ الدكتور فؤاد سزكين، وهو أعظم من كتاب بروكلمان.

ترتيب النسخ:

مراتب النسخ تكون على النحو الآتي:

1- أحسن النسخ نسخةٌ كتَبَها المؤلفُ بخطِّه، فهذه الأم.

2- نسخة قرأها المصنِّف، أو قُرئت عليه، وأثبت بخطِّه أنها قرئت عليه.

3- نسخة كُتبتْ في عصر المؤلف، وتفضُل التي عليها سماعاتٌ على علماء إن وجدت.

4- نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم، أو قرئت على عالم، وقد تُقدَّم نسخة متأخرة على أقدم منها لاعتبارات أخرى (كونها أكثرَ ضبطًا، وأقل تحريفًا...)، أما النسخ التي لا تاريخ عليها، فلا بد من تحديد تاريخها اعتمادًا على خطها، ونوعية ورقها وحبرها. وعلى أي حال، فلا يجوز أبدًا أن يُنشر كتابٌ ما عن نسخة واحدةٍ، ما دام له نسخ أخرى معروفة؛ لئلا يعوزه التحقيق العلمي والضبط.

تحقيق النص:

غاية التحقيق: تقديمُ المخطوط صحيحًا كما وضَعَه مؤلِّفُه، أو هو أقرب إلى ما وضعه مؤلفه، دون شرحه، ومعنى ذلك أن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا الآتية:

1- تحقيق عنوان الكتاب:

وليس بالأمر الهين؛ فبعضُ المخطوطات خِلْوٌ من العنوان؛ إما لفقْد الورقة الأولى منها، أو لانطماس العنوان، أو لمخالفته الواقعَ لداعٍ من دواعي التزييف أو الجهل، ولا بد في هذه الأحوال من الرجوع إلى طائفة من كتُب

التراجم والتصنيف، كـ"الفهرست" لابن النديم، و"كشف الظنون" لحاجي خليفة، و"معجم الأدباء" لياقوت الحَمَوي، وغيرها، ويساعد في ذلك أيضًا معرفةُ أسلوب المؤلف وطريقته في التصنيف.

2- تحقيق اسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه:

لا بد من التأكُّد من صحة ما يوضع على غلاف المخطوطة من معلومات؛ فقد يُنسب كتابٌ إلى غير صاحبه، وخيرُ مثال على ذلك "معجم العين" – أول معجم في تراثنا العربي – فقد نُسب إلى الخليل بن أحمد، وفي هذه النسبة نظرٌ، وقد يُطمَس اسمُ المؤلف، أو يمحى، أو يعتريه التصحيف والتحريف، فالنصريُّ قد يصحف بالبصري، والحسنُ بالحسين، والخرازُ بالخزار... إلخ، كلُّ ذلك يوجب علينا أن نراجع فهارس المكتبات، وكتب المؤلفات، وكتب التراجم والمتشابه، وكتب التصحيف والتحريف؛ لنقف على حقيقة المؤلف، ونستوثق من نسبة الكتاب إليه.

3- **تحقيق متن الكتاب:**

وهو أن يؤدَّى الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان، فليس المتن تحسينًا أو تصحيحًا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانةُ التاريخ؛ فإن متن الكتاب حُكمٌ على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حُرْمتُها، كما أن ذلك الضرب من التصرُّف عدوانٌ على حقِّ المؤلف الذي له وحده حقُّ التبديل والتغيير.

- **خطر تحقيق المتن:**

قديمًا قال الجاحظ: "ولربما أراد مؤلِّفُ الكتاب أن يصلح تصحيفًا، أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاءُ عشر ورقات من حرِّ اللفظ وشريف المعاني أيسرَ عليه من إتمامِ ذلك النقص، حتى يردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام".

مقدمات تحقيق المتن:

هناك مقدمات رئيسة لإقامة النص، منها:

1- التمرس بقراءة النسخة: فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأً، وبعض الكتابات يحتاج إلى مراسٍ طويل، وخبرةٍ مديدة، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطَّرد فيها النقْط والإعجام، وكذلك تلك التي كُتبتْ بقلم أندلسي أو مغربي، حيث

تنقط الفاء من أسفلها (ڤ)، وتنقط القاف بنقطة واحدة من فوقها (ف)، أما الكاف فكثيرًا ما ترسم هكذا (ك) في نهاية الكلمة، فتلتبس بالدال، والتشديد يرسم كالعدد (7) فوق الحرف، وقد يوضع تحت الحرف إذا كان مكسورًا، ولكن بشكل مقلوب (8).

هذه بعض اصطلاحات الخط المغربي، على أن الخط المشرقي لا يقلُّ عنه غرابة من بعض الوجوه؛ فالهمزة الواقعة في آخر الكلمة بعد الألف، قد لا ترسم البتة، وهكذا، فتلتبس كلمة (ماء) بكلمة (ما)، و(سماء) بالفعل (سما)، وقد تعوض بالمدة فوق الألف نحو (مآ) و(سمآ)، وهناك حروف تلتبس بحروف أخرى؛ لتقارب رسمها في بعض الخطوط: كالدال واللام، والغين والفاء، أما إعجام الحروف وإهمالها – أي: تنقيطها وعدمه – فله اصطلاحات خاصة، فمِن علامات الإهمال وضعُ ثلاث نقاط تحت السين، أو رسم رأس سين صغيرة تحت السين، وحاء صغيرة تحت الحاء، وصاد صغيرة تحت الصاد، أو رسم خط أفقي (–) أو هلال () فوق الحرف.

وقد تختلف كتابة الأرقام في بعض المخطوطات القديمة عما هي عليه اليوم، هذا وإن هناك رموزًا واختصاراتٍ لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة، ولا سيما في كتب الحديث: نا وثنا = حدثنا، أنا وأرنا وأبنا = أخبرنا.

2– التمرس بأسلوب المؤلف: وأدنى صُوَرِه أن يقرأ المحقِّقُ المخطوطةَ المرةَ تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرَّفَ خصائصه ولوازمه، وأعلى صور التمرس أن يَرجِعَ المحقق إلى أكبر قدرٍ مستطاع من كُتُبِ المؤلف؛ ليزداد خبرةً بأسلوبه، ويتمكَّن من عباراته وألفاظه.

3– الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب: حتى يمكن المحقِّق أن يفهم النصَّ فهمًا سليمًا، يجنبه الوقوعَ في الخطأ حين يظن الصوابَ خطأً فيحاول إصلاحه؛ أي: يحاول إفساد الصواب، ويتم ذلك بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو قريبًا منه.

4– الاستعانة بالمراجع العلمية اللازمة: ويمكن تصنيفها على الوجه الآتي:

أ- كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها.

ب- الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، كالشروح، والمختصرات، والتهذيبات.

جـ- الكتب التي اعتمدتْ في تأليفها اعتمادًا كبيرًا على الكتاب.

د- الكتب التي استقى منها المؤلف.

هـ- المراجع اللغوية، وهي القياس الأول الذي نسبر به صحة النص، ونستوثق به من صحة قراءتنا له.

و- المراجع العلمية الخاصة بكل كتاب حسب موضعه وفنه.

ضبط النص والتعليق عليه:

1- النسخ والترقيم والتفصيل:

يتم النَّسْخ عن النُّسخة الأم المعتمدة أصلاً، بخطٍّ واضح، وترتيب حسن، ولعل من أكثر الأمور أهميةً في تنظيم النص: تعيينَ بداية الفقرة؛ حيث تقدِّم انطباعًا بأن المادة التي تتضمنها تكوِّن وحدة مستقلة، مرتبطة في الوقت نفسه بالسياق العام لمجموع النص، ولا شك أن لعلامات الترقيم أثرًا كبيرًا في وضوح النص وترتيبه، وينبغي العناية بضبط النص بالشكل، ولا سيما الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والشعر، والأعلام المشتبهة، ويلتزم به - أي بالشكل - في المواضع التي يؤدِّي فيها تركُه إلى الْتباس المعنى أو انغلاقه.

2- المقابلة:

على المحقِّق أن يرمز لنسخ المخطوطة المختلفة برموز معينة، يشير إليها عند مقابلة النسخ، حيث يثبت اختلافاتها مع نسخة الأصل في الهامش، ولا ينبغي إثقال الحواشي بفروقات ضئيلة، واختلافاتٍ يسيرة، لا يتوقَّف عليها أيُّ معنى، ولا يتحصل منها أيُّ فائدة، كاختلاف النسخ بحرف المضارعة (يفعل - تفعل) وما شابه ذلك، وهكذا يُثبت المحقِّقُ نصَّ نسخة الأصل في المتن، ما لم تجانِبِ الصوابَ، فإذا تبين له أنها صُحِّفتْ، أو حُرِّفتْ، أو جانبَتِ الصوابَ بوجه من الوجوه - تعيَّنَ عليه أن يثبت ما يراه صوابًا مما تتضمنه بقيةُ النسخ، إلا إذا كانت نسخة الأصل بخط المؤلف، فيثبت عندئذٍ الخطأَ في المتن ويصحِّحه في الهامش، ويحسن

أن يعلل المحقِّق ما يذهب إلى ترجيحه من عبارات وألفاظ تُخالِفُ ما عليه نسخةُ الأصل، وإذا احتاج النص إلى زيادة ليست في الأصول، فعليه أن يجعلها بين معقوفين [ ].

3- التعليق والشرح:

لا ريب أن الكتب القديمة – بما تضمنتْ من معارفَ قديمةٍ – محتاجةٌ إلى توضيحٍ يخفِّف ما فيها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقةَ بما يقرأ، والاطمئنانَ إليه، ومن هنا كان من المستحسَن ألاَّ يترك المحقِّقُ الكتابَ غُفْلاً من التعليقات الضرورية اللازمة لفهم النص، دون شطط أو تزيُّد يؤدّي إلى إثقال الحواشي، وتحميل الكتاب ما لا طاقة له به، إلا أن هناك أمورًا لا بد منها في تحقيق أي كتاب، وهي تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأشعار المختلفة، وترجمة الأعلام التي يمرُّ ذِكرُها، ولا بد من توثيق كلِّ ذلك بعزوه إلى مصدره والمرجع الذي أخذ منه، ويُراعى ذِكرُ الجزء والصفحة دون الإشارة إلى سائر المعلومات؛ لأن موضعها مسرد المراجع الذي يأتي الكلام عليه.

متممات لابد منها:

قبل ختام البحث، لا بد لنا من ذِكر أمورٍ تحتاج إليها كلُّ مخطوطةٍ محقَّقة، تريد أن تأخذ طريقَها إلى النشر العلمي الصحيح:

1- المقدمة:

تتضمن كلامًا حول موضوع الكتاب، وأهميته، وموقعه بين ما أُلِّفَ قبله وبعده في فنه، وقيمة مؤلِّفِه وشأنه، وترجمته مع ذكر المصادر التي ترجمتْ له، ثم وصف المخطوط الذي اعتَمَد عليه النشرُ وصفًا كاملاً، يذكر فيه عدد أوراقه، وتاريخ نسخه، ومقاسه، ونوع خطه، والإجازات والتملُّكات إن وجدت، ثم تثبت صورة الورقة الأولى والأخيرة من المخطوط، ولا بد من بيان المنهج المتبَع في التحقيق.

2- الفهارس:

وهي مفتاح الكتاب، والغاية منها تيسيرُ الإفادة من كلِّ ما اشتمل عليه الكتابُ المنشور، وجعْل ما فيه في متناول كل باحث، وهي تختلف باختلاف موضوع

الكتاب، على أن هناك فهارسَ تكاد تكون ثابتة في الكتب الأدبية والتاريخية واللغوية، وهي: فهارس الأعلام، وفهارس الأماكن والبلدان، وفهارس الشعر... إلخ.

3- مسرد المراجع:

آخر ما يَختتم به المحقِّقُ كتابَه ذِكرُ المراجع التي اعتمد عليها في تحقيقه، ضمن مسرد يبين فيه كل المعلومات المتعلقة بهذه المراجع على النحو الآتي: اسم الكتاب، اسم مؤلفه، اسم محققه، الدار الناشرة، مكانها، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

ومن المبادئ الأساسية التي ينبغي الالتفات إليها عند <u>تحقيق النص</u> :

- ليس من مهمة المحقق تقويم النص أو تصحيح المعلومات الواردة به.

- ليس من مهمته استكمال النقص الموجود في النص إلا إذا كان النص لا يستقيم دون إضافة، وفي هذه الحالة يجب أن توضع الإضافة بين معقوفتين.
- أن تتخذ الهوامش(هوامش الصفحات) في إثبات الخلاف بين النسخ / وتخريج النصوص أي ردها إلى مصادرها. فان كانت أية قرآنية ذكرت السورة التي وردت بها ورقمها فيها، وإن كان حديثا ذكر المصدر الذي ورد به، وإن كان نصا من كتاب رجع إليه في مصدره للتثبت منه وأثبت المصدر والصفحة التي نقل عنها، أما إذا ورد في الكتاب المحقق شعرا، أو كان الكتاب في الشعر فانه يتطلب من المحقق أن يخرج الأشعار ويعزوها إلى مصادرها المعتمدة فإذا كان لواحد من الشعراء الذين وصلت إلينا دواوينه اكتفينا بالعزو إلى ديوانه ولا ضرورة للاستئثار من المصادر في مثل هذه الحالة إلا إذا اقتضى الأمر ذلك. وعلى المحقق الوصول إلى قائله إذا لم يكن مذكورا في الأصل وقد يتزيد بعض المحققين بسرد القصيدة، أو تكملة الأبيات التي قد يكتفي منها المؤلف ببيت أو أكثر

– ضرورة التنبيه على الأخطاء العلمية الواردة في النص. أما الأخطاء الإملائية واللغوية فتصوب في موضعها ما لم تكن النسخ التي ننشرها هي أصل المؤلف. ففي هذه الحالة نبقي الرسم الإملائي كما هو، والأخطاء النحوية واللغوية كما هي لأنها جزء من تكوين المؤلف ودليل على ثقافته، مع ذلك ينبغي التنبيه إلى الصواب في الحاشية.

– ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، بالشارة إلى ما سلف أو ما سيأتي من الكتاب مما له علاقة بموضوع الحديث.

3–المرحلة الثالثة: مرحلة الإخراج والنشر: وهي الصورة الأخيرة للكتاب المحقق وتشمل على ما يلي:

المقدمة

عندما يفرغ المحقق من طبع النص، ينبغي أن يضع مقدمة للكتاب. والمقدمة ينبغي أن تتضمن ما يلي.

_ موضوع الكتاب وما ألف فيه قبله.

_ الكتاب نفسه، وشأنه بين الكتب التي ألفت في موضوعه، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا، وقيمة مؤلفه وشأنه وترجمته، مع ذكر المصادر التي ترجمت له.

_ وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر.

_ وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

و تشتمل ترجمة صاحب الكتاب على النقط التالية:

– تحقيق اسم الشخص بالضبط.

– تحقيق تاريخ مولده ووفاته.

– ذكر الشيوخ الذين تلقى عليهم العلم.

– ذكر التلاميذ الذين أفادوا من علمه.

– ذكر طرف من حياته ومهنته وتنقلاته.

– ذكر آراء العلماء فيه من المعاصرين وغيرهم.

– ذكر المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين معاصريه إن وجدت.

– ذكر طائفة من أشعاره إن كان له شعر.

– ذكر كتبه مرتبة هجائيا، مع بيان المطبوع منها والمخطوط، ومكان وجودها في مكتبات العالم.

يعتبر وصف النسخ المعتمدة في التحقيق أمرا لا بد منه، ويقتضي الموقف هنا أن يشتمل الوصف على ما يلي:

– ذكر مصدر النسخة بلدا، ومكتبة، أو شخصا إذا كانت في حوزة أحد الأفراد، مع النص على الرقم الذي تحمله في مكان وجودها.

– وصف الورقة الأولى بما فيها من عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وما حليت به من تمليكات وسماعات وقراءات، وما يوجد عليها من أختام.

– ذكر عدد أوراق المخطوطة، ونوع الترقيم الموجود، وإذا لم يوجد الترقيم يتم التنبيه إلى ذلك، مع الإشارة إلى ما قد يوجد من خلط في ترتيب الأوراق إن وجد، ثم قياس الصفحة طولا وعرضا، وما تشتمل عليه من سطور.

– ذكر نوع الخط، وهل هو بقلم واحد أم مختلف، وهل ميزت العناوين بخط مغاير، ونوع المداد وألوانه، ونوع الورق، وجودة الخط من عدمها.

– ذكر أبرز الظواهر الإملائية المتبعة في الرسم الذي جرت عليه المخطوطة وموقف المحقق منه.

– ذكر المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة، مثل التعقيبات، والإحالات، والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط، والتضبيب والتحشية.

– ذكر ما يوجد على النسخة من قراءات وسماع، أو ما يوحي بالمقابلة والتصحيح في الورقة الأولى، أو الأخيرة، أو في ثنايا الأوراق.

– ذكر أسلوب النسخة في الضبط بالشكل من حيث الوجود، والتمام والصحة وعدمها.

– بيان ما قد يعتري النسخة من تصحيفات وتحريفات، أو السلامة من ذلك، من حيث تمامها، أو نقصها، ووضوحها من عدمه.

– بيان ما قد يطرأ على النسخة من عوادي الزمن، كالتآكل والخرم وآثار الأرضة والرطوبة.

– النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحا به في خاتمة النسخة، أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة والدراية بالخطوط القديمة ونوع الورق، ومن خلال بعض التمليكات، والسماعات المؤرخة مما يؤدي إلى تحديد زمن تقريبي لتاريخ النسخ.

– وضع نماذج مصورة من المخطوطات المعتمدة في التحقيق بعد وصفها، وتكون ممثلة لصفحة العنوان، وصفحة المقدمة، والخاتمة، وصور بعض السماعات إن وجدت، أو أية صفحة أخرى تحمل عنصرا مهما يدل على قيمة النسخة وأهميتها؛

– إيراد بعض السطور من المقدمة والخاتمة.

ولابد للمحقق من الإفصاح في المقدمة عن المنهج الذي سار عليه في التحقيق بشيء من التفصيل، ويشمل ذلك الإفصاح عن المنهج الذي اتبعه في اختيار النسخ المعتمدة، والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختيار، إلى جانب الحديث عن منهجه في المقابلة وإثبات الفروق، وفي التصحيح والتقويم، وفي التعليقات والتخريج والهوامش والفهارس.

للوصول إلى معرفة النسخ المتباينة للكتاب الواحد حري بالمحقق الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال البيبليوغرافيا التي تحصي التراث المخطوط، وتحدد أماكنه في مكتبات العالم مثل كتابي: تاريخ الأدب العربي "لكارل روكلمان"، وتاريخ التراث العربي:" لفؤاد سيزكيم". والكتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، فكل مؤلف تذكر مؤلفاته التي وصلتنا، وكل كتاب منها يذكر النسخة وكذا المكتبات التي توجد بها.

أ –**مقدمة التحقيق:** وهي أخر ما يحرره المحقق حيث يتناول فيها تقديم دراسة موجزة للكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف والتأكد من صحة العنوان ووصف المخطوطات وقيمة كل منها مشفوعة بالرمز الذي يصطلح كل منها، والترجمة للمؤلف والتعريف بمؤلفاته وأخيرا منهج التحقيق المتبع. ولابد أن يشفع ذلك بصور لأوائل وأواخر أوراق المخطوطات المعتمدة توثيقها بعمل المحقق ولا سيما إذا كانت هناك قراءات وسماعات وبلاغات عليها.

الخاتمة

أما الخاتمة التي ينهي بها تحقيقه للمخطوط، فتتضمن النتائج التي حصل عليها من خلال معايشته لعملية التحقيق، وكذا النتائج العلمية التي انتهى إليها من خلال دراسته للكتاب الذي حققه.

ب –الإخراج الفني للكتاب: إن إعداد الكتاب للطبع أمر يجب أن لا يترك للناشر وحده، بل يجب على المحقق أن يمتلك الذوق الطباعي في إعداد الكتاب للنشر ويكون ذلك بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة بالخط الواضح الذي لا لبس فيه ولا إبهام، أن يكون مستوفي لعلامات الترقيم، أن يكون منظم الفقرات والحواشي، أن يكون مغتني بالفهارس الفنية، أن يتجنب تعقيدات طباعية وقياسها، توضيح اسم المؤلف وأبيه وكنيته ولقبه وشهرته، ونسبته وسنة وفاته على صفحة. ومن الأفضل أن يسبق اسمه لقبه العلمي.

وينبغي أن يختم الكتاب بمجموعة من الكشافات الهجائية التي تحلل محتواه وتيسر استخدامه كأن يوضع فهرس للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث، وثالث للأعلام، ورابع للغة، وخامس للشعر، وسادس للأمثال، وسابع للموضوعات وفيه يبرز أدق جزئيات المسائل التي اشتمل عليها الكتاب.

بعض الرموز وعلامات الضبط التي كان العلماء القدامى يستعملونها في مؤلفاتهم:
جرت عادة علمائنا القدامى فيما يكتبونه، على استعمال رموز يشيرون بها إلى معان متعارفة بينهم، كما يستعملونها أيضا لاختصار بعض الكلمات فتصبح هذه الرموز بمثابة تلك الكلمات.

أ – من أمثلة الرموز المستعملة لإفادة معان معينة:

كلمة(صح) توضع فوق لفظ ما، معناها أن اللفظ على ما هو مثبت عليه صحيح.

(ص)، وتسمى(ضَبَّة) أو علامة التمريض، وتوضع عادة فوق العبارة التي هي صحيحة في كتابتها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضا(علامة التَّضْبيب.)

وضع حرف(ض) في وسط الكلام إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه.

(ع) بمعنى :لعله كذا.

(ظ)في الهامش، بمعنى :الظاهر.

(ك)في بعض الهوامش، معناها :كذا في الأصل.

وضع خط أو نصف دائرة فوق لفظ ما، معناه أنه محذوف في الأصل المنقول عنه.

وإذا كان في النص زيادة بعض الكلمات وجدت خطأ، فيشار إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفا عليه من جانبيه .)-----(وأحيانا توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين(

)، أو بين نصفي دائرة)) ((، وأحيانا توضع كلمة(لا)أو(من)أو(زائدة)فوق أول كلمة

من الزيادة، ثم كلمة(إلى)فوق آخر كلمة منها.

ب أما الرموز التي هي اختصارات لبعض الكلمات، فمنها:

تع :تعالى .رحه :رحمه الله .ضه، رضي :رضي الله عنه .الخ :إلى آخره .أه:

انتهى .ثنا :حدثنا .ثني :حدثني .نا :حدثنا أو أخبرنا .أنا :أخبرنا .أنبا :أنبأنا .ش : الشرح.

الش :الشارح .ع :موضع .ج :جمع .جج :جمع الجمع .جججج :جمع جمع الجمع . ة :قرية.

وفي كتب الحديث جاءت اختصارات لأسماء مؤلفي الكتب الستة وغيرها، وهي:

خ :البخاري .م :مسلم .ت :الترمذي .د :أبو داود .ن :النسائي .ق :ابن ماجه القزويني.

ولأن الحروف لم تكن منقوطة كما هو حالها اليوم، فكثيرا ما كان يحدث الالتباس في قراءة الحروف، ولذلك دأب بعض العلماء والنُّسَّاخ– منعا للتصحيف والتحريف –أن يضعوا بعض إشارات على الحروف لئلا يقع التباس فيها، من ذلك:

أنهم كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في الكلمة لئلا يُقرأ الحرف خاء .أو يضعون عينا صغيرة تحت حرف العين لئلا يُقرأ غينا .وكذلك يفعلون في حرف الصاد والطاء والدال والراء.

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لئلا يُقرأ شينا، لأن نقاط الشين فوق الحرف .وكانوا يضعون هذه النقاط إما صفا واحدا أو صفين .وكان بعضهم يُعجِم الشين بنقطة واحدة فوقها .وبعضهم كان يكتب سينا صغيرة(س)تحت السين.

ومن الكتَّاب من يضع فوق الحرف المهمل(غير المنقوط)أو تحته همزة صغيرة، ومنهم من يضع خطا أفقيا فوقه)(، ومنهم من يضع رسما أفقيا كالهلال) (، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم سبعة.) (وفي بعض الكلمات التي قد تُقرأ بالإهمال والتعجيم، قد يُنقط الحرف من أعلى ومن أسفل في آن واحد، وذلك مثل كلمة (التسميت)و(التشميت)، أي تشميت العاطس، يضعون أحيانا فوق السين ثلاث نقاط وتحتها كذلك إشارة إلى جواز القراءتين .و(المضمضة) و(المصمصة)تُكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها، تجويزا لوجهي القراءة.

وقد شاع في كتب الأقدمين عدم الاكتفاء أحيانا بوضع علامات على الحروف تميز المهمل(غير المنقوط)من المعجم(المنقوط)، وإنما يميزون ما يشتبه مع غيره بألفاظ اصطلحوا عليها لا تترك مكانا للبس، من هذه الاصطلاحات:

لتمييز(ب)عما في صورتها من الحروف يقولون :بالموحدة .ولتمييز(ت)يقولون: بالمثناة .ولتمييز(ث)يقولون :بالمثلثة .ولتمييز الجيم يقولون :بمعجمة من أسفل، وللحاء يقولون :بمهملة، وأحيانا :بمبهمة .وللخاء يقولون :بمعجمة، وللدال يقولون : بمهملة، وللذال يقولون :بمعجمة.

وفي الراء والزاي أحيانا يكتفون باسمهما، فيقولون :بالراء المهملة، والزاي المعجمة. وأحيانا يقولون :بالراء بهمزة بعد الألف، وبالزاي بمثناة تحتية بعد الألف.

ويُعَبرون عن السين بالمهملة، وعن الشين بالمعجمة، وعن الصاد بالمهملة الساقطة، وعن الضاد بالمعجمة الساقطة، وعن الطاء بالمهملة المُشالة، وعن الظاء بالمعجمة المُشالة، وعن العين بالمهملة، وعن الغين بالمعجمة، وعن النون بموحدة من فوق، وعن الياء بمثناة تحتية.

ومما ينبغي أن يُعلم أيضا أن الأرقام لم تكن قديما تكتب كما هي اليوم، فقد تكتب
5، في بعض المخطوطات بهذا الشكل (:، ، ، ، ، .) وقد ، 4، 3، 2، الأرقام1 :
5 بهذا الشكل (:، ، .) ، 4، تُكتب الأرقام2 : هذه الرموزُ وغيرُها، من الضروري أن يكون المقبل على تحقيق كتاب مخطوط على علم بها، وإلا فسيقع في خبط كبير وخلط فاحش إذا ما أراد تفسيرها وشرحها دون علم مسبق بمعانيها___.

قائمة المصادر والمراجع:

-مقاييس اللغة: لابن فارس، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ط.عيسى البابي الحلبي، سنة 1311هـ.

-لسان العرب: لابن منظور، مادة حقق، طبعة دار المعارف.

-تحقيق النصوص و نشرها، للأستاذ عبد السلام هارون، ط4، الخانجي بالقاهرة.

-تحقيق المخطوطات بين الواقع و النهج الأمثل:د. عبد الله عسيلان، طبعة مكتبة الملك فهد الوطنية، سنة 1415هـ.

-تحقيق نصوص التراث في القديم و الحديث: الدكتور صادق عبد الرحمان الفرياني – ليبيا – سنة 1989هـ .

-أصول نقد النصوص ونشر الكتب: للمستشرق برجشتراس، تقديم د. محمد البكري. طبعة دار الكتب،1969م.

-منهج تحقيق النصوص ونشرها: تأليف الدكتور فوزي حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني، ط. مطبعة المعارف ببغداد سنة 1975م.

– تحقيق المخطوطات والعمل الببليوجرافي، الزبيد ، محمد عبود حسن. آفاق الثقافة والتراث. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث، س 8، ع 32 ،2001.

– كتاب الحيوان، الجاحظ .

-منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ/2000م.

-في مناهج البحث وتحقيق النصوص، محمد زكريا عناني، سعيدة محمد رمضان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.